مساهمة المواطن في تدبير الشأن العام المحلي: دراسة من منظور الديمقراطية التشاركية

The role of the citizen in managing local public affairs : A study from the perspective of participatory democracy

بوهلال عبدالرزاق* **دوش الهادي**
مخبر السياسات العامة و تحسين الخدمة العمومية في الجزائر
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر
douche-elhadi@univ-eloued.dz bouhelal-abderreak@univ-eloued.dz

تاريخ الإرسال: 23/ 09 / 2020 * تاريخ القبول: 03/28 /2021 * تاريخ النشر: 15/ 05 / 2021

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مساهمة المواطن، في تدبير الشأن العام المحلي، وفق مقاربة الديموقراطية التشاركية؛ التي تتيح عبر آلياتها الهامة والجديدة في تفعيل وضمان مشاركة المواطنين، في اتخاذ القرارات العمومية التنموية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية، وتتبعها، تنفيذها وتقييمها، وتوفير الرقابة الشعبية المجتمعية على صانعي القرار العمومي، ومدخلا أساسيا لتحقيق الحكامة في تدبير الشأن العام المحلي. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ للوقوف على مفهومي الديمقراطية التشاركية، الحكم المحلي، والتعرف على أهم آليات الديمقراطية التشاركية، بما من شأنه تحقيق حكامة تسّهم في ترسيخ قيم المواطنة.

الكلمات المفتاحية:

ديمقراطية تشاركية، حكم محلي، مشاركة المواطن، مشاركة مجتمعية، حكامة.

Abstract:

This study aims to display the citizen's contribution in managing local public affairs, according to the participatory democracy approach that allows through its important and new mechanisms to activate and ensure the participation of citizens in public, economic, social, cultural and environmental decision-making. Tracking, implementing and evaluating them, providing popular and societal oversight over public decision-makers, and an essential entry point for achieving governance in managing local public affairs. The descriptive and analytical approach has been relied upon to understand the concepts of participatory democracy and local governance, and to identify the most important mechanisms of participatory democracy, in order to achieve governance that contributes to consolidating the values of citizenship.

Keywords: Participatory democracy, Local government, Citizen Participation, Community Participation, Gouvernance

* **بوهلال عبدالرزاق**

مقدمة:

أدى تزايد الاهتمام بمساهمة المواطن، في تسيير الشؤون العامة، سواء كان وطنيا أو محليا، إلى تبني العديد من الأفكار والنظريات؛ التي تهدف إلى ضمان المساهمة الفعلية له، بشكل منظم في صنع وتنفيذ السياسات العامة، على غرار الديمقراطية التشاركية التي جاءت نتيجة للعديد من التطورات عبر التاريخ؛ بداية بالديمقراطية المباشرة في الحضارة اليونانية، التي كشفت العديد من الصعوبات خاصة في آليات تطبيقها، ما نقل الديمقراطية إلى أسلوب آخر غير مباشر، أو ما يسمى بالديمقراطية التمثيلية التي تتيح للفرد اختيار ممثليه في المؤسسات، والمجالس التي يتولون فيها مهمة صناعة مختلف السياسات نيابة عنه.

أهمية الموضوع:

ضمن المفهوم السابق للديمقراطية، برزت الكثير من العيوب منها؛ عدم إتاحة الفرصة لكل المعنيين في نظام الحكم للمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار. ولتغطية هذا العجز برزت الديمقراطية التشاركية كبديل سياسي؛ يتيح للمواطن المساهمة في إدارة الشأن العام المحلي، وفق آليات، ميكانيزمات وطرق متنوعة، بما يمكّنه من المساهمة في اتخاذ القرارات، التي تنعكس بالدرجة الأولى على تحسين ظروف معيشته.

الهدف من الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي، في إبراز أهمية الديمقراطية التشاركية؛ بإعطاء فلسفة جديدة للتسيير على المستوى المحلي، يكون فيها المواطن مساهما فعليا، في عملية بناء القرارت، والتأثير فيها بما يحقق حكامة محلية تسهم في تعزيز قيم المواطنة.

الإشكالية:

نسعى من خلال هذا المقال، إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ماذا نعنّي بالديمقراطية التشاركية، والحكم المحلي؟. كيف تساهم الديمقراطية التشاركية، بتفعيل دور المواطن في تدبير الشأن العام المحلي؟. وما هي الآليات الكفيلة، لتحقيق مشاركة فعلية للمواطن؟. وكيف يمكن أن تؤدي الديمقراطية التشاركية، إلى حكامة محلية؟.

الفرضية:

يؤدي تبنّي الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، إلى تفعيل دور المواطن وتعزيز قيم المواطنة.

هيكلة المقال:

للإجابة عن الأسئلة التي طرحت اعتمدنا العناصر التالية:

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية، الحكم المحلي: قراءة في المفهوم

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية والحكم المحلي

المطلب الثاني: مفهوم الحكم المحلي والتمييز بينه وبين الإدارة المحلية

المبحث الثاني :الديمقراطية التشاركية والحكامة المحلية

المطلب الأول: آليات تحقيق المشاركة المحلية للمواطن

المطلب الثاني: المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز قيم المواطنة

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية، الحكم المحلي: قراءة في المفهوم

لا يجد المواطن في الديمقراطية التمثيلية قنوات للتعبير، عن حاجاته ومطالبه، ولا منفذا لموقع القرار السياسي لتداولها بالخصوص على المستوى المحلي. بينما تعتبّر الديمقراطية التشاركية – من الناحية النظرية– ديمقراطية فاعلة، لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني، عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية، وآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

الديمقراطية التشاركية لها تاريخ، ومعنى مختلف، وربما أكثر غموضًا أيضًا في الواقع؛ يشمل هذا المصطلح مجموعة كبيرة، ومتنوعة من العمليات، والنماذج المعيارية ذات الطبيعة، والبنية المتنوعة. إذا أردنا تتبع أصولها؛ يجب أن نعود إلى الولايات المتحدة، في الستينيات، والسبعينيات؛ كان هذا عندما نشأت فكرة الديمقراطية التشاركية، وتطورت؛ حيث كانت مستوحاة من حركات الشباب، في ذلك العقد. وقد دخلت حيّز الاستخدام، على نطاق واسع بعد عام 1962، عندما أعطتها SDS [طلاب مجتمع ديمقراطي] مكانة مركزية، في بيان بورت هورون التأسيسي. ما كان يعنّيه المصطلح آنذاك لم يكن واضحًا، حيث تم تطبيقه فعليًا في كل أشكال المنظمات، التي أدت إلى مساهمة المزيد من الأفراد، ضمن عملية صنع القرار.

هذه التجربة الناجحة، تم الأخذ بها في المجال السياسي؛ خاصة على المستوى المحلي، وذلك بإشراك المواطنين، وإقحامهم في مناقشة الشؤون، والقضايا العامة؛ من خلال التحاور بخصوصها، واتخاذ القرارات السياسية التي تحوز قناعاتهم، ورضاهم ويحرصون على متابعة، ومراقبة تنفيذها من طرف الهيئات الرسمية المنتخبة.

يرجع سبب الأخذ بهذا النموذج الجديد، في الممارسة الديمقراطية؛ إلى الانتقادات المتزايدة للنظام النيابي، الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية، سواء محليا أو برلمانيا، لدى كرست الديمقراطية التشاركية لمفهوم جديد للبناء المؤسساتي، على المستوى المحلي، قوامه مشاركة كل مواطن في تسيير الشأن العام؛ من خلال تفعيل الديمقراطية الجوارية. (شريط، 2008، صفحة 39).

جاءت مقاربة الديمقراطية التشاركية، في أدبيات، وتقارير البنك العالمي؛ بحيث تمت الدعوة منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى اعتماد أسس" الإدارة التنموية الجيدة "؛ عبر تبنّي مطالب هيئات المجتمع المدني، على المستوى المحلي، من خلال تحقيق الترابط بين عالمية حقوق الإنسان، ومقاربة الديمقراطية المشاركاتية، بإعتبارها تصورا اقتصاديا قائما، على حرية المبادرة الفردية، وكذا مبادئ الشفافية، النزاهة، والحكم الرشيد، التي تكفل تحقيق أكبر قدر، من الحاجات المجتمعية ،ومطالب الواقع المحلي، في أقصر مدة ممكنة، وبأقل تكلفة (برقوق، 2009، صفحة 2،3)؛ فالديمقراطية التشاركية، جاءت بالتصحيحين النظري، والعملي اللذين افتقرت إليهما الديمقراطية التمثيلية، فمن جهة المفهوم؛ أصبحت الديمقراطية تشكو من صيغ التمثيل أصلا؛ جراء اختزال المجموع العددي الأكبر من الناخبين، في الفئة القليلة من النواب، مما يجعل كلا من طرفي العملية التشريعية (مواطنون- نواب)؛ في حال من العزلة المتفاقمة، وأمست المجالس النيابية أشبه بمؤسسات مستقلة، ترعى مصالح أفرادها؛ لهذا أحدثت الديمقراطية التشاركية، تغيرات، وتحولات اجتماعية، وسياسية عميقة داخل المجتمع المحلي، ومع ذلك من الواضح أن الخطابات حول الديمقراطية التشاركية، لا تستحضر فقط هذه التجسيدات المتنوعة لمشاركة المواطنين، ولكن أيضًا بُعدًا سياسيًا وقرارًا مناسبًا؛ بعبارة أخرى يُنظر إلى أن المشاركة تتيح شكلاً معينًا من أشكال صنع القرار السياسي، ليتم تشكيلها وممارستها.(حريز، 2011-2010، صفحة 35).

من هنا ظهرت الديموقراطية التشاركية، كمقاربة مكملة للديمقراطية الإجرائية (التمثيلية)؛ بحيث تهدف إلى سد العجز، الذي تفرضه نتائج العملية الانتخابية، في خلق مجالس تمثيلية لا تتناسب بالضرورة، ورأي الأغلبية المطلقة، بالإضافة إلى حلّ معضلة كون المواطن مستغلا بصوته الذي أدلى به، وقتيّا وموسميّا.(بن الشيخ و سويقات، 2015، صفحة 105)؛ فالهدف من هذه المقاربة تقليص الفجوة، بين التطلعات الشعبية، ودور منتخبي المجالس المحلية عبر منح المواطن فرصة لدعم دور النواب في التمثيل، وإبراز دوره في المشاركة في عملية اتخاذ القرار المناسب بما يخدم تطلعاته و مطالبه (بوحنية، 2015، صفحة 6).

لقد أصبح يحتل مفهوم الديمقراطية التشاركية، مكانة هامة عند الباحثين، وصانعي السياسات، فقد أثار مفهومها العديد من التساؤلات حول ماهيتها، لذا سنتناول بعضا من هاته التعاريف.

فتعرف الديمقراطية التشاركية على أنها: "بناء مؤسساتي للمشاركة، موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة، في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وفق المجالات التي تهمه بالدرجة الأولى؛ هذا التعريف يركز على رقابة المواطن للسلطة المحلية، ودفعه نحو تحقيق المشاركة الفعلية (بوافي، 2009، صفحة 06)، من جهة أخرى تعرف الديمقراطية التشاركية بأنها: " مفهوم المشاركة أو التشاركية؛ مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكّون أساسي، من مكونات التنمية البشرية، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ فهي بشكل مبسط تعنّي أن يكون للمواطن دورا ورأيا، في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم، بشكل مباشر وفق تنظيمات مجتمعية، حرة وهادفة (زياني، 2008، صفحة 04)؛ لهذا فإن هذا التعريف، يركز على الشروط الأساسية لتحقيق المشاركة، وحرية التعبير، والتنظيم؛ ضمن الإطار المؤسساتي الذي تتحقق من خلاله الممارسة المواطنة، بالتعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات، والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات، المنظمات غير الحكومية، الأفراد والجماعات من جهة أخرى؛ بهدف تحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين، الدفاع عن حرياتهم، تمكينهم من الحقوق الأساسية، والتنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في إطار دولة حديثة، يسودها الحق والقانون، وتؤّمن فيها المشاركة، التعددية، الحكامة الجيدة، وترسى فيها "دعائم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن، الحرية، الكرامة، المساواة، تكافؤ الفرص، العدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم،في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة (الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع، 2014، صفحة 17).

يمكّن القول أن الديمقراطية التشاركية إجرائيا، تقوم على عدّة نقاط أهمها:

- تبني مفهوم الديمقراطية من الأسفل.
- مكملة للديمقراطية التمثيلية، وليست بديلا عنها.
- تتسم بالتفاعل المباشر النشط، بين المواطن ونوابه، وبين المواطن ومشكلاته.
- دور بارز للمحليات في إطار آليات تنفيذها.
- القيام على مبدأ المشاركة المواطنة، للسماح للمواطنين بالإندماج في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي (العجاتي و آخرون، 2011، صفحة 04).

إن انعدام الثقة للمواطن، في دور المؤسسات العامة، ومكانة الدولة ومسؤولياتها في اتجاه مصالحه ومتطلباته؛ أدى إلى ولادة الديمقراطية التشاركية، من خلال إدراج فلسفة جديدة في تدبير الشأن العمومي، والميل نحو إعطاء المواطنين مكانة هامة في التسيير ضمن المجال المحلي، وهذا ما أشار إليه عالم الاجتماع البريطاني انطوني جيدنر: " بأن الديمقراطية التشاركية، تنتج في مجال تطبيقها صيغا للتبادل الاجتماعي، وذلك بإعادة توزيع للأدوار الاجتماعية، فوفّق تصوره تساهم الديمقراطية التشاركية موضوعيا، وربما بشكل حاسم في إعادة بناء التضامن الاجتماعي. (بوخريص، 2012).

المطلب الثاني: مفهوم الحكم المحلي والتمييز بينه وبين الإدارة المحلية

سعت الدول نتيجة ازدياد الوظائف، وبحكم الاتساع الجغرافي لها؛ بإنشاء أجهزة وهيئات محلية، تسمى بالوحدات الإدارية، تتولى إدارة الشؤون المحلية، في حدود السلطات التي تخولها لهذه الأجهزة المحلية، وتحت رقابتها، وفي إطار ما ينص عليه الدستور والقانون.

تعّتبر الإدارة المحلية **Local Administration**، صورة من صور التسيير الذاتي، ووسيلة فعّالة لإشراك أفراد الشعب المنتخبين، في ممارسة السلطة؛ فهي علامة من علامات ديمقراطية نظام الحكم في الدولة، حتى أن أحد الفقهاء قال: " كلما استعانت السلطة بالإدارة المحلية، ومجالسها المنتخبة؛ كلما كان ذلك مؤشرا على ديمقراطية في نظام الحكم (بوضياف، 2010، صفحة 134).

يعرّفها الكاتب البريطاني مودي كرام Modie Grame أنها: " مجلس منتخب، تتركّز فيه الوحدة المحلية، ويكون عرضة للمسؤولية السياسية، أمام ناخبي سكان الوحدة المحلية، ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة. إذن فالإدارة المحلية تعبّر عن توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية، وهيئات منتخبة أو محلية، تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها. (العطار، 1955، صفحة 176)؛ فبهذا فإن الإدارة المحلية، تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات، والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة،إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة (الشيخلي، 2002، صفحة 23،25).

وفي ضوء التعريفات أعلاه وقواسمها المشتركة، نلاحظ أنهّا تركّز على مجموعة من المبادئ، باعتبارها جزء من النظام العام للدولة، منحتها الحكومة المركزية الشخصية المعنوية؛ من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة، تعمل تحت رقابة، وإشراف السلطة المركزية. (الطعامنة، 2003، صفحة 8،9).

أما عن الحكم المحلي، اختلف الفقهاء والباحثين، في وضع تعريف شامل جامع لمصطلح الحكم المحلي، وهذا الاختلاف يرجع إلى أن كل منهم ينظر للمصطلح، من زاوية معينة مبنية على أساس الفلسفة الفكرية التي ينتمي إليها سواء السياسية أو القانونية أو الإدارية.

عُرف نظام الحكم المحلي **Local Government** منذ زمن بعيد، غير أنه لم يأخذ شكله القانوني إلا بعد قيام الدولة الوطنية، أو القطرية الحديثة؛ ذلك بتزايد أعباء ومتطلبات المواطنين اتجاه الدولة، الأمر الذي دفع إلى العمل على التنازل عن بعض صلاحياتها، من خلال نقل أو تفويض بعض هذه الأعباء إلى مستويات أخرى.

بدأ الاهتمام بهذا الحقل العلمي من جانب رجال القانون والسياسية، أواخر القرن التاسع عشر وبقيت دراسة الحكم المحلي، فرعا من دراسة القانون العام ليصبح علما قائما بذاته. (طاشمة، 2010، صفحة 28).

عرّفه بعض الباحثين بأنه: " توزيع للسلطة التشريعية، التنفيذية والقضائية بين أجهزة السلطة المركزية في العاصمة، وبين حكومات الأقاليم، وبهذا الشكل يأخذ طابعا سياسيا ودستوريا." ويشمل هذا النظام خاصة في الدول المركبة مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية (بطيخ، 1998، صفحة 60). فالحكم المحلي هو جزء من النظام العام للدولة، منحته الحكومة المركزية شخصية معنوية، وقد أوجد من أجل تلبية احتياجات مجتمعه المحلي، ويتمثل في هيئة منتخبة تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية.يتضح لنا من خلال هاته التعاريف، بأن الحكم المحلي يقوم على ثلاثة مقومات أساسية، تستهدف في مجموعها ما بين الصالح العام المحلي، والصالح العام للدولة، وهي:

- الشخصية المعنوية المستقلة.
- قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية.
- الإعتراف بوجود مصالح محلية متميزة. (الطعامنة و سمير محمد، 2005، صفحة 23)

كما نجد هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية تعّرف الحكم المحلي (مثنى فائق، 2018، صفحة 20،21):

1.الاتجاه الأول: الذي وضع تعريفا للحكم المحلي، استنادا إلى ما يمكن أن يمارسه هذا الحكم من وظائف؛ ولكن هذا التعريف لم يكن جامعا بسبب اختلاف وتعدد وظائف الحكم المحلي، من دولة إلى أخرى بحسب النظام المطبق، والسياسة التي تنتهجها الحكومة المركزية من حين لأخر، وبحسب مراحل التطور السياسي والفكري لكل دولة.

2.الاتجاه الثاني: الذي ينظر إلى أهداف الحكم المحلي، إلا أن الملاحظ أن وضع تعريف للحكم المحلي عن طريق أهدافه لن يؤدي إلى الوصول إلى تعريف مؤسس على الأصول الفنية، فضلا عن أن الأهداف المرجوة من الحكم المحلي، تختلف من زمن إلى آخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى.

3.الاتجاه الثالث: فهو الاتجاه السليم الذي ينظر للحكم المحلي، باعتباره جوهر نظام الحكم، ومبناه وهيئته؛ والمقصود بذلك الهيكل، الجهاز الإداري لهذا النظام الذي يتكون من المجالس المحلية، إضافة إلى الجهاز التنفيذي للخدمات المحلية، اللذان يكونان جوهر نظام الحكم المحلي.

المطلب الثالث: التمييز بين الإدارة المحلية و الحكم المحلي:

دار جدال واسع بين الكتّاب، والباحثين العرب حول مصطلح الحكم المحلي، والإدارة المحلية؛ فالبعض منهم يعتقد بوجود اختلاف كبير بين المصطلحين فالإدارة المحلية، تتعلق باللامركزية الإدارية، في حين أن الحكم المحلي يتعلق باللامركزية السياسية.

ورأي ثاني ذهب إلى اعتبار نظام الإدارة المحلية، خطوة أساسية نحو الحكم المحلي.

ورأي ثالث يميل إلى عدم التفريق بين المصطلحين، والاختلاف بينهما اختلاف في التعبير فقط لا اختلاف في المعنى، لهذا ذهب الباحثون إلى إيجاد مجموعة من المعايير، للتميّز بين مفهومي الإدارة المحلية والحكم المحلي وهي:

1. معيار السلطة: حيث تكون اللامركزية الإقليمية حكما محليا؛ في حالة الاعتراف للمجالس المحلية التي تمثلها بسلطات واسعة، وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات ذات الطابع المحلي، وذلك كما هو الحال في الدول التي تنص دساتيرها على حق هذه المجالس، في ممارسة أية اختصاصات غير ممنوعة صراحة في الدستور. وعلى العكس توصف اللامركزية الإدارية الإقليمية، بأنها إدارة محلية؛ في حال ما إذا كان حجم اختصاصات المجالس المحلية محددا، بحيث يمتنع عليها ممارسة أية اختصاصات جديدة، دون الرجوع في الأصل إلى السلطة المركزية، أو قبل صدور القوانين التي تجيزها.

2. معيار شكل الدولة: عندما تطبق اللامركزية الإدارية الإقليمية، في الدول البسيطة أو الموحدة؛ فإنها توصف بالإدارة المحلية، أما إذا طبقت في الدول ذات النظم الفدرالية فإنها توصف بالحكم المحلي.

3. معيار الانتخاب: تكون اللامركزية الإقليمية حكما محليا؛ في حالة اختيار جميع أعضاء المجالس المحلية بالانتخاب المباشر من قبل الجمهور المحلي، وتكون إدارة محلية إذا تم اختيارهم بالتعيين أو الجمع بين الانتخاب المباشر و التعيين.

4. معيار الاختصاص: فإذا كانت المجالس المحلية صاحبة اختصاص أصيل بموجب القانون؛ كانت اللامركزية الإقليمية حكما محليا، أما إذا كانت تلك المجالس مفوضة بالصلاحيات من السلطة المركزية سميّت إدارة محلية (قحف و آخرون، 2018، صفحة 32،33).

ونميّز بين المصطلحيّن من خلال الجدول التالي:

الجدول (01): الفرق بين الإدارة المحلية و الحكم المحلي

وجه الخلاف	الإدارة المحلية	الحكم المحلي
النشوء	تنشأ بموجب قانون	ينشأ بموجب الدستور
الإرتباط	ترتبط بالتنظيم الإداري للدولة، و لذلك تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري	يرتبط بشكل الدولة،و يعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم السياسي
الوظيفة	تمارس جزءا من وظيفة الدولة الإدارية فقط	يمارس وظائف تنفيذية و تشريعية و قضائية
الموطن	يتواجد في ظل الدول البسيطة و المركبة	يتواجد فقط في الدول المركبة
مدى ثبات الاختصاص	اختصاصاتها قابلة للتغير، زيادة أو نقصانا، كونها تحدد بموجب التشريعات العادية في الدولة	اختصاصاته تتمتع بدرجة ثبات أكبر نسبيا كونها محددة بموجب دستور الدولة
الرقابـــــــة	تخضع لرقابة و إشراف السلطة المركزية	تمارس عليه رقابة غير مباشرة من قبل السلطة المركزية
القوانين المطبقة	تخضع لجميع القوانين السارية المفعول في الدولة	يخضع لقوانين خاصة به صادرة عن سلطته التشريعية

المصدر: أيمن عودة، الإدارة المحلية، عمان: دار وائل للنشر،ط1،2010، ص 44

المبحث الثاني :الديمقراطية التشاركية والحكامة المحلية

تسعى الديمقراطية التشاركية، كآلية لتكريس مبدأ المواطنة على المستوى المحلي، ومجالا لفتح التشاور والنقاش العمومي، قصد تفعيل ثقافة التواصل، التفاعل، الابتعاد عن السلطة الوصائية السلبية، واسترجاع ثقة المواطن في مؤسساته السياسية والإدارية، حتى تكتسي القرارات المحلية الجوارية، صفة المصداقية، الشرعية، وتفعيل الرقابة الشعبية المباشرة لها.

فالديمقراطية التشاركية، من خلال دورها في تكريس مقومات المواطنة تقوم أساسا على؛ استجلاء جملة من التطلعات التي تفيد في إيجاد علاقة ترابطية بين الاثنين، تكتسي منحى طردي بحيث أن تطبيقات، وآليات التشاركية من شأنها أن تعيد الإعتبار لنسقية مقومات المواطنة، وبالمقابل تستند الحكامة المحلية إلى قدرة السلطات المحلية على الحكم؛ عن طريق الاستجابة لمشاكل محددة في الإقليم ومشاكل سكانه، والمصلحة العامة. فمن خلال مشاركة المواطنين، يُمكن للسلطات المحلية، أن تحكم بطريقة ديمقراطية، وأن تنشئ عمليات لديمقراطية تشاركية، من خلال إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على مستوى الحكم المحلي، وذلك بتحسين العلاقات بين السلطات المحلية والمواطنين والتشجيع على إبراز المصالح المشتركة بينهما.

المطلب الأول: آليات تحقيق المشاركة المحلية للمواطن

يُمكن النظر إلى مشاركة المواطنين، على أنها عملية ينظّم فيها المواطنون أنفسهم وأهدافهم، على مستوى القاعدة ويعملون معًا من خلال المنظمات المجتمعية غير الحكومية، للتأثير على عملية صنع القرار،ولقد تم الإشارة إلى أهمية مشاركة المواطنين في صنع القرار، على المستوى المحلي بين فترة الانتخابات، وليس عند الانتخابات فقط؛ وذلك من أجل التأثير في السياسة العامة على المستوى المحلي، فحق المواطنين في انتخاب الموظفين العموميين هو شكل واحد فقط من أشكال المشاركة.

تُمكِّن مشاركة المواطنين من تحديد الأهداف، الأولويات، الإشراف على تصرفات المنتخبين وتحميلهم المسؤولية عن أفعالهم، التعبير عن آرائهم، ومتطلباتهم ومشاكلهم، ورصد وتقييم نتائج تنفيذ السياسة، فهذا النهج التشاركي في السياسة العامة المحلية، كفيل بالتحول من صفة التمثيل إلى الحكم المحلي التشاركي.

جاء في تعبير لجيمس اندرسون: الذي يعبر فيه عن إهمال دور المواطن، في مناقشة وتشريع القوانين واللوائح من خلال بروز دور الأحزاب، الجماعات المصلحية واللجان التشريعية، هذا الإهمال لا يتناسب والدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه المواطن، فمشاركة المواطنين وفقا للديمقراطية التشاركية، التي تأخذ مجالا وسطا بين الديمقراطية التمثيلية، والديمقراطية المباشرة أو الديمقراطية القاعدية، انطلاقا من انتخاب ممثلي الشعب إلى اتخاذ القرار مباشرة، من قبل المواطنين أنفسهم حول بعض المسائل السياسية، على سبيل المثال من خلال المبادرات الشعبية، العرائض والاجتماعات الشعبية على المستوى المحلي؛ فمشاركة المواطنين تعمل على تحديد مشروع جماعي وتنفيذه في منطقتهم، ويتم اعتماد الديمقراطية التشاركية خاصة للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على السكان المحليين والقرارات ذات الصلة بتنمية منطقتهم سواء اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا أو بيئيا..، من هذا المنطلق، فإن مشاركة المواطنين تلعب دورا محوريا في تطوير الديمقراطية على المستوى المحلي لعّدة أسبّاب منها:

- تعزيز الشفافيّة عند اتخاذ القرارات السياسية وإدارة الشؤون المالية.
- تحسين علاقة الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية ومصداقيتها.
- تشجيع مواطنة فعّالة، مستنيرة، ومسؤولة عن الديمقراطية الحقيقية.
- تيسير الحوار بين المواطنين والبلدية، وفض النزاعات وإيجاد الحلول.
- تعزيز المواطنة النشطة والحس المدني لدى المواطنين.
- تحسين إدارة المدينة والتنمية الحضرية المحلية.
- تقاسم مسؤولية التنمية الحضرية المحلية بين السلطات والمواطنين (مركز التكوين ودعم اللامركزية، 2014، صفحة 13).

إلا أن هذه المشاركة للمواطنين ترتبط باعتماد عدّة آليات تساهم في تجسيد مبدأ المشاركة في صنع القرار المحلي والتأثير فيه،نستعرض بعضا من هاته الآليات الأوسع انتشارا وهي:

1. الإعــلام:

يعتبر الوصول للمعلومات حق أساسي يمكّن المواطن من ممارسة مجموعة أخرى من الحقوق الأساسية، وتعزيزا للديمقراطية التي تقوم على أساس حكم الشعب الذي يفرض رقابة دائمة ومستمرة على أداء السلطة، ويقوم هذا الحق على دعامتين أساسيتين هما:

- أن تلتزم السلطات العمومية، بضرورة نشر مختلف المعلومات المتعلقة بنشاطاتها وإتاحة تداولها.
- أن تلتزم السلطات العمومية، بتلبية رغبات المواطنين في الحصول على المعلومات، والرد عليها (حداد، 2011، صفحة 69)، وأيا كانت الأشكال التي تتخذها الديمقراطية التشاركية المحلية، فإن الشرط المسبق والضروري لأي تمش تشاركي هو قيام السلطات المحلية بالاتصال بالسكان على نطاق واسع بهدف إعلامهم بسياسات البلدية بجميع الأشكال الممكنة وأكثرها شفافية، وهنا يكمن أساس الديمقراطية التشاركية، إذ يوجد ترابط بين الشفافية والمشاركة؛ فالشفافية تمكّن من ضمان نفاذ العموم للمعلومات المتعلقة بالسياسات المحلية، أما المشاركة فتمنحهم إمكانية النفاذ إلى مسارات اتخاذ القرار المتعلقة بتلك السياسات (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، 2018، صفحة 14)، وعليه فإن أساس الديمقراطية التشاركية هو الحصول على المعلومة، فبدون المعلومة لا يمكن للأفراد أن يتتبعوا تدبير الشأن العام، ولا يمكن أن يساهموا في النقاش العام المثار في القضايا العامة.

2. الإستفتاء الشعبي المحلي:

يتميز الاستفتاء الشعبي، بكونه يضمن حق تشريك جميع المواطنين - المؤهلين للإدلاء بأصواتهم - بدون استثناء، وبالتالي فإن قاعدة المشاركة فيه هي الأوسع على الإطلاق. ولكنه في المقابل مكلف جدا للحكم المحلي

من الناحية التنظيمية، لذلك لا يتم اللجوء إليه إلا نادرا وفي قضايا مصيرية (الانفصال عن سلطة دولة مركزية، تعديل في الدستور..الخ). من جهة أخرى، لا يتيح الاستفتاء هامشا كبيرا للتفاعل؛ فالمواطن المحلي عادة حينما يدلي بصوته إما يقر أو يرفض بنعم أو لا لموضوع الاستفتاء، دون أن تكون له القدرة على تقديم مقترحات، أو تعديلات إضافية، وضمن هذا السياق لتفعيل و تمكين السلطة المحلية، تبرز فرص لاعتماد آلية الاستفتاء على نطاق بلدي، جهوي أو إقليمي وهي تجربة تم اعتمادها في دول متقدمة. (دمق، 2015).

3. الإستشارة و التشاور:

الإستشارة أداة استماع تهدف إلى تشريك المواطنين والفاعلين المحليين، في تحديد مشروع محلي جماعي وإدارة الشؤون المحلية، تقتصر الاستشارة على إعلام الفئة المستهدفة والحصول على آراء المواطنين والفاعلين المعنيين، يمكن تطبيق الاستشارة لإقرار أو إبطال مقترح قدمته البلدية. يقوم صاحب القرار بتنظيم الاستشارة وعرض نتائجها على الأطراف التي تمت استشارتها، (مركز التكوين ودعم اللامركزية، 2014، صفحة 44).

تطلب الإدارة رأي الشعب، الذي يبدي اهتماما اتخاذ القرار من دون أن تكون مرغمة على الإلتقاء به(دراسات عامة، اجتماعات عامة، يمكن أن تكون الاستشارة مسبقة، وأن تساعد مبتكري المشاريع الجديدة في وضع مسودة المشروع، إنما يمكن أن تلجأ الإدارة إليها في مرحلة متقدمة من المشروع بهدف مساعدة مدير المشروع في إعداد تقييمه واتخاذ القرار؛ لهذا يعتمد اتساق الاستشارة بنسبة عالية على نوعية المعلومة المسبقة والقدرة على الولوج إلى المعلومات، حتى وإن لم يكن صانع القرار النهائي مقيدا بالاستشارة، يمكن أن يلعب الرأي الذي أبداه الشعب دورا مهما عند وقوع نزاع محتمل (بوحنية، صفحة 25).

4. المبادرة الشعبية:

المبادرة الشعبية؛ فتعبر عن آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول بمقترحه إلى مرحلة الاستفتاء، وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات، ففي سويسرا مثلا، من أجل عرض مبادرة على التصويت الشعبي، يتطلب الأمر تجميع 100 ألف توقيع سليم وموثق من طرف الناخبين لفائدتها في ظرف لا يتجاوز 18 شهرا، وقد بدأ العمل بنظام المبادرات الشعبية في سويسرا كوسيلة سياسية منذ عام 1891، وإذا ما تم إقرار مضمون المبادرة من خلال الاستفتاء، فإنها تصبح نافذة و مضمنة في الدستور، هذه الآلية لا تضمن مشاركة شعبية واسعة فحسب، بل تكرّس أيضا روح المبادرة لدى المواطنين؛ فيعرضون على التصويت المسائل التي يرونها مهمة بالنسبة لهم والتي قد لا تكون حاضرة على أجندات الأحزاب السياسية؛ في المقابل قد تسبّب هذه الآلية إشكالا عندما يتمّ إقرار مبادرات يتعارض مضمونها مع قوانين أو مبادئ دستورية سابقة أو اتفاقات دولية، فمثلا قررت المحكمة العليا الفدرالية السويسرية في شهر أكتوبر 2012 عدم تطبيق ما نصّت عليها المبادرة الشعبية القاضية بالطرد الآلي للمُجرمين الأجانب (دمق، 2015).

5. تقديم العرائض:

تعتبر أيضا العريضة آلية من الآليات، التي تتيح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة، كالبرلمان مثلا، من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون أو أي مبادرة أخرى.فهي عبارة عن كل طلب مكتوب، يتضمن مطالب أو مقترحات أو توصيات، يوجهه مواطنات ومواطنين إلى السلطات العمومية المعنية، قصد اتخاذ ما تراه مناسبا في شأنه من إجراءات في إطار احترام القانون. (الخديري، 2019).

والمرافعة تتضمن إيصال مطالب المواطنين وإسماع صوتهم للمؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، محليا، إقليميا، جهويا، ووطنيا؛عبر عرائض وملتمسات ترفع بشكل يستوفي مجموعة من المساطر المنصوص عليها بقوانين تنظيمية. وهذه المشاركة ذات أهمية قصوى على المدى البعيد، (الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع، 2014، صفحة 23).

6. الميزانية التشاركية:

تعتبر الميزانية التشاركية، أداة متقدمة جدا للقرار المشترك، فتعدد تجارب الميزانية التشاركية تتطابق مع الصيغة الجديدة لقياس الحكامة التشاركية المحلية. فقد أقرت عدّة دول آليات للتخطيط التشاركي، كما هو الحال بالنسبة للمغرب حيث يتم إشراك المواطنين في وضع برنامج عمل للجماعة.

يمكن القول أن الميزانية التشاركية هي مسلسل ديمقراطي تضميني ومستمر، يشرك السكان في تحديد جزء من الاستثمارات العمومية، ويمتد على أساس الدورة الزمنية لميزانية الجماعة ويسمح للسكان بالمشاركة الملموسة في الشؤون العامة، من تحديد أشكال المشاركة، اقتراح مشاريع التصويت، تنفيذ المشاريع، وتتبعها وتقييمها. (2017، صفحة 17). إذن فالميزانية التشاركية هي عملية من المشاورة الديمقراطية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية المحلية للبلدية، وتعتبر حفزا للمواطنين في المشاركة، نظرا لأثرها الملموس عليهم. وقد تمت أول عملية للموازنة التشاركية في مدينة بورتو- اليغري، في البرازيل من عام 1989.

المطلب الثاني: المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز قيم المواطنة

تعد المشاركة المجتمعية مفيدة للسلطات المحلية، بمقولة إنها وسيلة تيسير في تنفيذ القرارات، ومفيدة للمواطنين على اعتبار أنها سبيل يتأكد المواطنون، من خلاله أنّهم قد أثروا في صنع القرار؛ وأن مطالبهم واحتياجاتهم كانت وستكون موضع الاعتبار والاهتمام الذي يتعيّن الاهتمام برفع درجة مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسة العامة المحلية، وأخذها مأخذ الجد في عملية الحكم المحلي. (هلالي، 2005، صفحة 136).

لقد طرح مفهوم المشاركة المجتمعية Community partnership في التسعينيات من القرن الماضي في الخطاب العالمي للأمم المتحدة والمؤتمرات العالمية (مؤتمر البيئة في البرازيل سنة 1992، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في النمسا 1993، ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994، ومؤتمر القمة الاجتماعية بالدنمارك 1994، ومؤتمر المرأة العالمي ببكين 1995، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 1996)، وقد أكدت جميع هذه المؤتمرات على أهمية المشاركة بين هاته القطاعات، و من بينها المواطن. (بن حدة، 2018، صفحة 430،428)؛ وعلى هذا الأساس، يكون الحكم المحلي التشاركي هو إقحام مختلف المواطنين في الفعل العمومي، وما يمكن أن تساهم به في تحقيق المصلحة العامة، وخلق مجتمع تتوافق فيه المصلحة الخاصة مع مصلحة الجماعة. حيث تهدف المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي إلى تعزيز قيم المواطنة والنهوض بها لتحقيق حكامة محلية، وذلك من خلال:

1. القدرة على المشاركة في اتخاذ القرار:

أثيرت مسألة المشاركة في تدبير الشأن العام، من طرف المواطن، من خلال نظرية السيادة الشعبية ونظرية السيادة الوطنية، فالأولى تتحقق بمشاركة الشعب مباشرة في مسلسل اتخاذ القرار السياسي عبر آلية الاستفتاء، وتتحقق الثانية بمشاركة الشعب لكن بطريقة غير مباشرة في مسلسل اتخاذ القرار السياسي وذلك عبر انتخاب ممثلين يقومون مقامه في ذلك.

فالمشاركة تعبّر عن تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين؛ كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرار..." (بوضياف، 2012، صفحة 154)، وهذا ما ذهب إليه كذلك الدكتور سمير عبد الوهاب بأنها" تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين؛ كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرار إما بطريقة مباشرة، أو من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم، وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات." (سمير محمد، عبد الوهاب، 2006، صفحة 15،14)، وبناءا عليه فإن المشاركة تهدف إلى تكريس:

* **شفافية العمل العام**: بما أن المشاركين على اطلاع بالموضوع ويتمتعون بحق الإشراف والمراقبة.

* **فعالية العمل العام**: بما أن المواطنين يشاركون باتخاذ القرار، فالقرارات العامة تتكيف أكثر لتلبية احتياجاتهم.
***عدم التمييز في قطاع العمل العام:** وذلك بإعتبار المشاركة متاحة للجميع.
***محاسبة العمل العام**، إذ سيصبح المواطنون المشاركون في اتخاذ القرار أكثر تشددا إزاء ممثليهم (الزياني، 2015).

2. الرقابة الفعلية(المساءلة):

المساءلة هي أسلوب من أساليب الإدارة، يشرك فيها المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية، في محاسبة أجهزة الحكومة عن قراراتها وأفعالها، لاسيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإدارتها، وفي إطار المساءلة الاجتماعية يتم إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن أرائهم وعرض احتياجاتهم ومراقبة أفعال الجهات الحكومية خاصة ما تعلق منها بوضع السياسات، وإدارة الأموال العامة وتقديم الخدمات العمومية، كما تسمح المساءلة الاجتماعية للمواطنين بالتعبير عن رضاهم من عدمه عن الأداء الحكومي والخدمات المطبقة، الأمر الذي يدفع نحو زيادة كفاءة الأداء لدى الجهات الحكومية وتعزيز الحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة (مقورة، 2019، صفحة 233)كما أن المساءلة ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤشر الشفافية بحيث تعتبر قيمة جوهرية يعتمد أساسا على تبادل المعلومات الصحيحة بين مختلف الفاعلين في العملية التشاركية ومصداقيتها ما يخدم المصلحة العامة وأهم شيء هو ارتباطه بمسألة الرقابة القبلية وكذلك البعدية والتنسيق والتشاور، ما يعزز مؤشر المساءلة (بوجلال، 2017، صفحة 72،73).

3. الشفافية:

الشفافية عبارة عن آلية لمكافحة الفساد، ومطلب الشفافية أصبح ضرورة مجتمعية، فبغية تدبير حكاماتي للشأن العام، وخاصة في الإنفاق المالي الذي لم يبقى خاضعا للتعتيم في ظل عالم اليوم المنفتح على الثورة الإعلامية، والالكترونية، والذي يطغى عليه، أو ينشد الديمقراطية التشاركية، والمحكوم في الآن ذاته بمبادئ الحكامة الجيدة، ومنها الشفافية، التي تعد المعلومة مفتاحها (جيادي، 2014، صفحة 357)، فشفافية الإدارة تمثل دعامة أساسية لتحقيق الديمقراطية، وإحدى أهم الركائز التي تقوم بها الإدارات الحديثة، من أجل الاقتراب من المواطن، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت علاقته بها على درجة من الوضوح.

4. تحقيق الولاء:

بالنظر إلى الفضاء العام للنقاش والحوار الذي تفرضه الديمقراطية التشاركية، من خلال العمل على تكريس الولاء للوطن، فإن الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو عن العلاقات القبلية، العشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى إلى جانب الإرتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها؛ فالنقاشات والحوارات حول القضايا العامة يحدث نوع من الانسجام واللحمة الإجتماعية بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو القبلية، وحتى الحزبية، والإيديولوجية (الزياني، 2015).

5. الثقة بين المواطن والمجالس المحلية:

إن التطور الديمقراطي يستدعي مشاركة المجتمع المدني في تسيير شؤون المجتمع، ومشاركة فعلية للمواطنين المستفيدين في كل نشاطات الإدارة لاسيما في اتخاذ القرارات، إضافة إلى دعم الحركة الجمعوية من شأنه خلق قنوات تشاور بين الإدارة والمواطن ومن ثم تحسين العلاقات بين الطرفين، وتجسيد احترام الحقوق، والحريات في إطار دولة القانون، لذلك فإن تحسين العلاقة بين الإدارة، والمواطن تفرضه الثقافات الجديدة لحقوق الإنسان إذ أصبح الأن حق المواطن في الإعلام، والحصول على المعلومات، والوثائق الإدارية، وعلى تعليل القرارات

الإدارية من بين الحقوق التي تندرج تحت ما يسمى بالجيل الثالث لحقوق الإنسان تحت غطاء ما نسميه بالحق في المعرفة (بليه، 2018، صفحة 12).

6. فض الخلافات والنزاعات بطريقة سلسلة:

تتشكل في العديد من القضايا المجتمعية بين المواطن، والدولة ممثلة في المجالس المحلية المنتخبة بالتناقضات، والصراع حول المصالح و المتطلبات التي يرجو المواطن إلى تحقيقها،ففي ظل ذلك فإن الديمقراطية التشاركية تسعى إلى تسوية تلك الخلافات بين مختلف الأطراف حول أي المصالح أفضل من أجل تحقيق الإجماع والتوافق، وذلك يتطلب معرفة الأكثر خدمة منها للجماعة (بن مرزوق، 2018، صفحة 218).

خاتمة:

لقد تم من خلال هذه الدراسة توضيح طبيعة الأدوار التي يمكن أن يقدمها المواطن في المساهمة في تسيير الشأن العام المحلي في ظل المقاربة التشاركية، وقد تم تقديم قراءة مفاهيمية للديمقراطية التشاركية و الحكم المحلي ، بالإضافة إلى تبيّان آليات تحقيق هذه المشاركة.

بناء على ما تقدم توصلت الدراسة إلى استخلاص جملة من النتائج التالية:

1- إن اعتماد الديمقراطية التشاركية نتج عنه تحول في نمط التسيير على المستوى المحلي من خلال إعطاء إطار مؤسساتي للمواطن للضغط بثقله في عملية صنع واتخاذ القرار على المستوى المحلي.

2- أسست الديمقراطية التشاركية بخلق آليات مشاركاتية للمواطن للمساهمة في تدبير الشأن المحلي.

3- نتج عن انتهاج الديمقراطية التشاركية لفلسفة جديدة للتسيير تتجاوز بذلك العجز الذي نتج عن العملية الانتخابية (الديمقراطية التمثيلية)، التي أصبحت محل شك للمواطن للتعبير عن مطالبه ومصالحه.

4- انتهاج الديمقراطية التشاركية، مكنت من مشاركة المواطن في التأثير على السلطة المحلية وفق ميكانيزمات منظمة، يتفادى فيه المواطن الإشكالات الأخرى للمعارضة: كالاحتجاجات والمظاهرات...وغيرها من أساليب التعبير غير السلمية.

لقد كرست الديمقراطية التشاركية، إلى نمط جديد من إدارة الحكم المحلي؛ حيث أصبح للمواطن دور في المشاركة باتخاذ القرار المحلي جنبا إلى جنب مع السلطات المحلية، وترتيب الأولويات لمطالبه وكذا على درجة أهميتها له، هذه المشاركة جاءت عبر العديد من الآليات التي كرستها الديمقراطية التشاركية للمواطن من بينها الإعلام، الاستشارة والتشاور، تقديم العرائض، المبادرات الشعبية، الميزانية التشاركية، أفضت إلى تحقيق حكامة محلية من خلال إرساء أسسها من مشاركة وشفافية، ومساءلة ساهمت كلها في تعزيز قيم المواطنة.

بالرغم من الدور المهم للمواطن، في إطار تسيير الشأن العام المحلي؛ غير أن ضعّف المساهمة النشطة له وبقاء التسيير محصور ضمن الهيئات المنتخبة واتخاذها للقرارات بصفة منفردة، ساهم بشكل كبير في التقليل من فعالية دور المواطن ضمن السياق المحلي، حتى ولو كرست له الديمقراطية التشاركية مجموعة من الآليات قصد التأثير في اتخاذ القرار.

المراجع:

أولا– الكتب

- بطيخ، رمضان. (1998). *الإدارة المحلية في النظم الفدرالية*. جدة: مؤسسة العين للنشر.
- بن الشيخ، عصام؛ سويقات، الامين. (2015). *الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب*. عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع.

- بوجلال، عمر طيب. (2017). *إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية*. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.
- بوحنية، قوي. (2015). *الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية*. عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع.
- بوضياف، عمار. (2010). *التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية و التطبيق*. الجزائر: دار جسور للنشر و التوزيع.
- بوضياف، عمار. (2012). *شرح قانون البلدية*. الجزائر: جسور للنشر و التوزيع.
- سمير محمد، عبد الوهاب. (2006). *الإتجاهات المعاصرة للحكم المحلي و البلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- الطعامنة، محمد محمود؛ سمير محمد، عبدالوهاب. (2005). *الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية.
- العجاتي، محمد؛ آخرون، و. (2011). *من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية*. القاهرة: روافد للنشر و التوزيع.
- العطار، فؤاد. (1955). *مبادئ في القانون الإداري*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- قحف، عمار؛ آخرون، و. (2018). *حول المركزية و اللامركزية في سوريا*. سوريا: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية.
- مرعي العبيدي مثنى فائق. (2018). *الحكم المحلي المفاهيم و الأسس و التجارب*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية.

ثانيا – الدوريات والملتقيات

1- الدوريات و المقالات

- برقوق، امحند. (2009). دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية. *مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية* ، 3-2.
- بن حدة، باديس. (2018). ديناميات المقاربة التشاركية داخل الإدارة المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص. *مجلة العلوم القانونية و السياسية* (02).
- بوافي، يحي. (2009). جدوى الديمقراطية في مغرب اليوم...في ظل غياب الأحزاب. *العرب الأسبوعي* ، 06.
- حداد، محمد. (2011). المشاركاتية و حق المواطن في الإعلام. *مجلة القانون، المجتمع و السلطة* (العدد الاول)، صفحة 69.
- شريط، الأمين. (2008). الديمقراطية التشاركية...الأسس و الآفاق. *مجلة الوسيط* (6)، صفحة 39.
- طاشمة، بومدين. (2010). الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر. *مجلة التواصل* ، صفحة 28.
- بن مرزوق، عنترة. (2018). الإنتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر دراسة في التحيات والآليات. *مجلة التراث ، المجلد08* (العدد الاول)، صفحة 218.
- محمد رفيق لعايب. (2020). الديمقراطية التشاركية و آليات تطبيقها في التشريع الجزائري. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد05* (العدد الاول)، صفحة 826.
- مقورة، مفيدة. (2019). الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد. *مجلة الدراسات القانونية و السياسية* (العدد الاول)، صفحة 233.

2- ورقة عمل في مؤتمر

- بليه، لحبيب. (2018). دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في تحسين حكامة الإدارة المحلية في الجزائر. *يوم دراسي بعنوان التطورات التشريعية في مجال ترقية استخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في الجزائر* (صفحة 12). مستغانم: كلية الحقوق و العلوم السياسية.

- زياني، صالح. (2008). تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر. *الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات*. الشلف: كلية العلوم القانونية و الإدارة.
- الشيخلي، عبدالرزاق. (2002). العلاقة بين الحكومة المركزية و الإدارات المحلية دراسة مقارنة. *ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية* (الصفحات 25-23). بيروت: المعهد العربي لانماء المدن.
- الطعامنة، محمد محمود. (2003). نظم الإدارة المحلية المفهوم و الفلسفة و الأهداف. *ملتقى نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي*. صلالة: المنظمة العربية للتنمية.
- هلالي، حسين مصطفى.(2005). التنمية بالمشاركة الشعبية. المؤتمر العربي الثالث ممارسات و تجارب في اللامركزية وتطوير الإدارة المحلية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

ثالثا– دراسات غير المنشورة

- جيادي، سميرة. (2014). الحكامة الجيدة و تدبير الشأن العام المحلي. *أطروحة دكتوراه في القانون العام* . كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، مكناس.
- حريز، زكرياء. (2011-2010). المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر انموذجا. *رسالة ماجستير غير منشورة* . كلية الحقوق و العلوم السياسية، باتنة.

رابعا– المواقع الالكترونية

- بوخريص، فوزي. (07 أوت 2012). *التسيير الجماعي بين الديمقراطية التمثيلية و الديمقراطية التشاركية*. تاريخ الاسترداد 16 جويلية 2019، من https://www.tanmia.ma.
- حاتم دمق. (2015). *في مفهوم و آليات الديمقراطية التشاركية و فرص تطبيقها في تونس*. تاريخ الاسترداد 02 أوت، 2019، من http://www.jasminefoundation.org.
- الخديري، أسامة. (11 أوت، 2019). *الديمقراطية التشاركية بالمغرب*. تاريخ الاسترداد 07 مارس، 2020، من www.maroclaw.com.
- الزياني، عثمان. (2015). *دور الديمقراطية التشاركية في تكريس مقومات المواطنة*. تاريخ الاسترداد 20 أفريل، 2020، من http://www.alkalimah.net.
- مركز التكوين و دعم اللامركزية . (01 جوان، 2014). *الديمقراطية المحلية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي*. تاريخ الاسترداد 27 جويلية، 2019، من http://www.cfad.tn.
- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. (2018). *الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي*. تاريخ الاسترداد 10 جويلية 2019، من http://democracy-reporting.org.
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع. (2014). *الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية*. تاريخ الاسترداد 02 أوت 2019، من http://www.sefrou.ma.